الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

WORLD GOVERNMENT SUMMIT

استشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية

تقرير صادر عن وزارة المالية على هامش القمة العالمية للحكومات 2023

متفائلون بالمستقبل، وما نراه كل عام في القمة العالمية للحكومات من قصص نجاح وأفكار ملهمة يعزز تفاؤلنا، فالعمل الحكومي المتميز هو الطريق الوحيد لبناء المستقبل

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

نؤمن بأن الوصول للريادة المالية والأمن الاقتصادي ورفاه الإنسان العربي سيتحقق عبر مواءمة الرؤى والعمل العربي المشترك

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

المحتويات

نظرة عامة	4
دور السياسات المالية في تعزيز استقرار الاقتصاد	5
كلمة رئيسية لمدير عام صندوق النقد الدولي	6
الاستدامة المالية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا - التحديات والفرص	7
اقتصادات المنطقة العربية وتداعيات جائحة كورونا	8
السياسات المالية في المنطقة العربية في ظل القضايا البيئية والاقتصادية العالمية	9
الاستثمار في حلول المناخ	10
معالجة قضايا تغير المناخ من خلال تعزيز الجاهزية المستقبلية	11
مقال رأي بقلم معالي وزير دولة للشؤون المالية	12
دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة	13
إصلاحات السياسات الضريبية في دولة الإمارات	14
مقال رأي بقلم وكيل وزارة المالية	15
الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي في المجال المالي	16
وزراء المالية في الدول العربية يؤكدون أهمية تنسيق الجهود لتعزيز الاستدامة المالية	17
توصيات تدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة وتعمق أسس وآليات العمل العربي المشترك	19
لقاء صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية خلال القمة العالمية للحكومات	20

نظرة عامة

شكلت القمة العالمية للحكومات التي عقدت في دبي في شهر فبراير من العام 2023 منصة جامعة لأكثر من 30 منظمة عالمية، حيث استضافت في نسختها الاستثنائية أكثر من 4000 مشارك من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء وقادة القطاع الخاص لاستشراف مستقبل الحكومات ضمن أكثر من 110 جلسات حوارية وتفاعلية، وأكثر من 15 منتدى لمناقشة مستقبل القطاعات الحيوية، كما عقد على هامش القمة العالمية للحكومات منتدى المالية العامة للدول العربية في دورته السابعة.

وجاءت مشاركة وزارة المالية في القمة العالمية للحكومات 2023 ترجمة لالتزامنا بتعزيز أطر التعاون الدولي وفتح آفاق جديدة للحوار، حيث توفر القمة مساحة لتبادل الرؤى والأفكار والخبرات لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، وتشكيل رؤية استشرافية مستقبلية.

وقد نظمت وزارة المالية خلال مشاركتها في القمة العالمية للحكومات مجموعة من الجلسات الحوارية ركزت على محاور وموضوعات هامة تتعلق بالسياسات المالية الحكومية، وتغير المناخ والتمويل الأخضر لتحديات التغير المناخي، واستشراف مستقبل الاستدامة المالية في ضوء المتغيرات العالمية.

حضر فعاليات منتدى المالية العامة للدول العربية وزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية ونخبة من المؤسسات المالية العربية والعالمية بهدف إطلاق الحوارات البنّاءة والنقاشات القيّمة وتبادل المعارف بما يدعم جهود التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل واعد للأجيال المقبلة.

وناقش الخبراء المشاركون تطورات وآفاق الاقتصاد الكلي وسبل تعزيز السياسات المالية وطرق التصدي للتحديات الراهنة والمُلحة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز النمو الشامل والمستدام في كافة القطاعات.

لقد أثبتت القمة العالمية للحكومات 2023 أهميتها باعتبارها ملتقى معرفي يحفز التعاون الدولي ومنصة تتيح تبادل الرؤى واكتساب الخبرات وعرض الدراسات والتحليلات ودعم الجهود العالمية والتعاون الاستراتيجي لتطوير أدوات وسياسات ونماذج فعالة تسهم في تشكيل حكومات المستقبل وصياغة مستقبل اقتصادي مستدام محلياً وإقليمياً وعالمياً.

القمة العالمية للحكومات

10000
متخصص ومسؤول حكومي

80
منظمة دولية

80
اتفاقية عالمية بين الدول المشاركة تم توقيعها

20
رئيس دولة وحكومة

250
وزيراً

دور السياسات المالية في تعزيز استقرار الاقتصاد

أكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية في دولة الإمارات، على أن الظروف التي يشهدها العالم حالياً تتزايد فيها مخاطر التباطؤ الاقتصادي وانعكاساته على منطقتنا العربية، وذلك تزامناً مع ارتفاع مستويات التضخم وتعطل سلاسل الإمداد، والتحديات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الغذاء، والظروف المالية الضاغطة في أعقاب التحفيز المالي، ويصحب هذه الظروف الارتفاع غير المسبوق في مستويات الدين الخارجي، حيث بلغت ديون الدول النامية في عام 2020 حوالي 11.4 تريليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 10.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.

إن مواجهة هذا الارتفاع يتطلب إقامة شراكة عالمية بالتعاون مع صناديق التنمية متعددة الأطراف الإقليمية والدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين. بالإضافة إلى مبادرة تعليق خدمة الدين، التي أطلقتها مجموعة العشرين في اجتماعها بالرياض جراء جائحة كورونا لمعالجة ديون الدول النامية وزيادة المساعدات الإنمائية لتلك الدول وخلق نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح.

إن الدين الخارجي للدول العربية بلغ حتى عام 2020 مبلغ 364.9 مليار دولار أمريكي، وبلغت مصاريف خدمة الدين 25.6 مليار دولار أمريكي، كما تشير الإحصاءات أن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية قد ارتفع من 88.10% في عام 2010 إلى 176.79% في عام 2021 (بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022).

مما يعني أن السياسات المالية لتلك الدول لا تتناسب مع هدف الحفاظ على قدرة تحمل الدين، وعليه ينبغي تحسين السياسات المالية بطريقة استراتيجية لتحسين الحيز المالي والنمو الاقتصادي وتقليل تجديد الديون عبر خفض النفقات وتعزيز آليات الموازنة العامة.

أدوات السياسة المالية

وأكد معاليه على ضرورة مساهمة السياسات المالية في تعزيز استقرار الاقتصاد وتسريع النمو عبر استخدام أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، ومواصلة تطوير إدارة الديون والتوجه للتمويل عبر الأسواق المحلية، ووضع خطط للتنمية حسب التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، مع توظيف سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية؛ سواءً لتعزيز النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل أو لإبقاء التضخم تحت السيطرة ومنع الاقتصاد من الإنهاك.

وأضاف معاليه: "اتجهت الدول العربية لطرح أدوات الدين المحلية والدولية بهدف رفع كفاءة إدارة الدين لتأمين احتياجات الموازنة بأقل التكاليف وعند مستوى معقول من المخاطر وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق المختلفة، متضمناً أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كالصكوك السيادية وسندات التمويل الخضراء."

نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

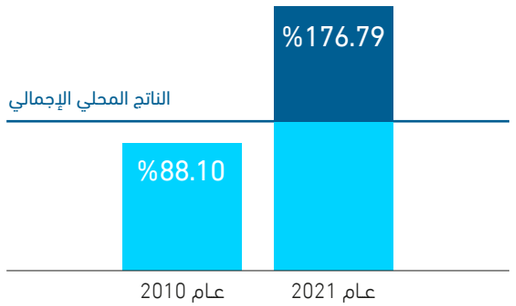

(حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022)

ديون الدول النامية

عام 2019
10.6 تريليون دولار أمريكي

عام 2020
11.4 تريليون دولار أمريكي

الدين الخارجي للدول العربية

عام 2020
364.9 مليار دولار أمريكي

مصاريف خدمة الدين
25.6 مليار دولار أمريكي

تعزيز الاستدامة المالية في الدول العربية

كلمة رئيسية لكريستالينا جورجيفا، مدير عام صندوق النقد الدولي

حقق العالم العربي خلال هذه السنوات تقدماً هائلاً ولعب دوراً قيادياً حقيقياً على مستوى العالم. ورغم النجاحات، تشهد المنطقة على غرار مناطق كثيرة حول العالم تحديات هائلة في الوقت الذي نواجه فيه أزمات عديدة.

لا يزال النمو العالمي ضعيفاً، لكنه ربما يشهد نقطة تحول في الوقت الحالي، فبعدما ارتفع النمو بنسبة 3,4% في العام الماضي، نراه يتراجع حالياً إلى 2,9% خلال عام 2023، ليسجل تحسناً طفيفاً في عام 2024 حيث يصل إلى 3,1%. وقد أعلنا أحدث تنبؤاتنا أواخر شهر يناير 2023، وهي وإن كانت أقل قتامة مقارنة بأكتوبر، فإنها لا تزال تشير إلى تراجع النمو، كما تظل مكافحة التضخم من الأولويات في عام 2023.

وعلى الجانب الإيجابي، نشهد حالياً تراجع التضخم من 8,8% في عام 2022 إلى 6,6% هذا العام و4,3% في عام 2024 وإن كان سيظل متجاوزاً مستويات ما قبل الجائحة في معظم البلدان، ومن العوامل المساعدة في تراجع التضخم، إعادة فتح الأسواق في الصين، وصلابة أسواق العمل والإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي، يُتوقع تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً من 5,4% في عام 2022 إلى 3,2% هذا العام، قبل أن يرتفع إلى 3,5% في عام 2024. وفي البلدان المصدرة للنفط قد يؤدي تخفيض الإنتاج وفق اتفاقية أوبك+ إلى تراجع إيرادات النفط الكلية. وستتواصل التحديات في البلدان المستوردة للنفط. ويمثل الدين العام مصدر قلق كبير، حيث تواجه عدة اقتصادات في المنطقة ارتفاعاً في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي التي تقارب 90% في بعض الاقتصادات.

وللعام الرابع على التوالي، نتوقع أن يتجاوز التضخم في المنطقة 10% وهو ما يزيد على المتوسط العالمي، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل في المنطقة.

وهناك ثلاثة مبادئ في غاية الأهمية يمكن للبلدان الاسترشاد بها في توظيف سياسات المالية العامة في بناء الصلابة.

يتمثل المبدأ الأول في وضع إطار قوي لإدارة سياسة المالية العامة والتعامل مع المخاطر المحيطة بها. ففي عالم اليوم المعرض للصدمات الذي يكتنفه عدم اليقين، أصبحت إدارة سياسة المالية العامة أكثر أهمية، ولكن أكثر تعقيداً أيضاً، فلننظر إلى تقلبات أسعار الطاقة والغذاء في المنطقة التي تتطلب من الحكومات التدخل لحماية الفئات الضعيفة مع مواصلة تحقيق خطط التنمية والاستثمارات. ويقتضي ذلك التخطيط الدقيق وتوافر الموارد اللازمة.

أما المبدأ الثاني، فيتمثل في التخطيط والاستثمار على المدى الطويل لمواجهة تحديات المناخ. فمن شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى، تبلغ مستويات الاحترار في المنطقة ضعف معدلها في باقي أنحاء العالم.

وقد أعلنت حكومات المنطقة عن احتياجات تمويلية متعددة السنوات بقيمة تتجاوز 750 مليار دولار أمريكي لاتخاذ هذه التدابير. وتعتمد تلبية هذه الاحتياجات على توفير بيئة مواتية للتمويل المناخي الخاص من خلال السياسات والحلول المالية السليمة.

والمبدأ الثالث هو تعزيز الإيرادات الضريبية، فالاستثمار في مستقبل أكثر صلابة مرهون بمواصلة تعزيز سياسات الضرائب والإدارة الضريبية. وقد أحرزت بلدان عديدة في المنطقة تقدماً كبيراً في تعزيز قدراتها الضريبية. ومع ذلك، فإن متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، ما عدا الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات، لا يزال 11% تقريباً، أي أقل من نصف الحصيلة الممكنة.

والعامل الأساسي الآخر لزيادة الإيرادات هو تحديث الإدارة الضريبية، كما يمكن أن يساعد استخدام الأدوات الرقمية في هذا الصدد. ويُتوقع أن تساهم مثل هذه الإجراءات في زيادة الإيرادات من خلال تحسين الامتثال، كما يمكن أن يساعد الصندوق من خلال برامج تنمية القدرات في تصميم هذه الإجراءات وتنفيذها.

عام 2022
ارتفاع النمو العالمي 3,4%

عام 2023
تراجع النمو العالمي إلى 2,9%

عام 2024
توقعات النمو العالمي 3,1%

منتدى المالية العامة للدول العربية - الدورة السابعة

بالتنسيق مع صندوق النقد العربي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي

الاستدامة المالية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا: التحديات والفرص

المشاركون في المنتدى

- **معالي محمد بن هادي الحسيني**
  وزير دولة للشؤون المالية
- **كريستالينا جورجيفا**
  مدير عام صندوق النقد الدولي
- **معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي**
  المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي
- معالي الوزراء ومحافظي المصارف والبنوك المركزية في الدول العربية
- السادة رؤساء ومدراء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية

اقتصادات المنطقة العربية وتداعيات جائحة كورونا

أكد معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي في كلمته خلال أعمال منتدى المالية العامة للدول العربية الدورة السابعة إن تقديرات الصندوق لمعدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية عام 2022 هي 5.4 في المئة مقابل معدل 3.9 في المئة المسجل في عام 2021.

وعزا الحميدي ذلك إلى العديد من العوامل، تشمل: تحسن مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، واستمرار الدول العربية في تبني حزم التحفيز لدعم الاقتصاد، التي تجاوزت قيمتها 400 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2020-2022)، إضافةً إلى تنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والإستراتيجيات المستقبلية.

وتوقع الصندوق أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للدول العربية نحو 4.0 في المئة في عام 2023، متأثراً بتراجع النشاط الاقتصادي عالمياً. وقال إن الاقتصاد العالمي واقتصادات المنطقة العربية يواجهون تحديات عديدة انعكاساً للتطورات الدولية والإقليمية الراهنة واستمراراً لتداعيات جائحة كورونا.

إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مثل الحبوب والطاقة، وتشديد السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة للتخفيف من الموجة التضخمية العالمية والمديونية المرتفعة لدى بعض الدول، وتأثر عدد من الدول الأخرى بآثار التغيرات المناخية مثل موجات الحر والجفاف، كلها تعد نماذج مهمة من هذه التحديات.

وأشار إلى أن هذه الظروف الاستثنائية دفعت المؤسسات الدولية والإقليمية إلى إعادة تقييم الأوضاع الاقتصادية، من خلال إعادة النظر في توقعاتها للنمو الاقتصادي.

ونوه إلى أن التكيف مع التغيرات المناخية وبناء القدرة على الصمود أمامها يُعتبر ضرورة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، حيث من المفيد للدول أن تبدأ التخطيط لظروف مناخية جديدة الآن وتطوير سياسات التكيف وتعزيز قدرتها على التنفيذ.

جاء ذلك خلال فعاليات اليوم التمهيدي للقمة العالمية للحكومات 2023 تحت عنوان "الاستدامة المالية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا: التحديات والفرص".

تقديرات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية

عام 2023
%4

عام 2022
%5,4

عام 2021
%3,9

السياسات المالية في المنطقة العربية في ظل القضايا البيئية والاقتصادية العالمية

الجلسة الحوارية الأولى

تطورات وآفاق الاقتصاد الكلي

ركزت الجلسة على التحديات والأولويات الرئيسية للسياسات المالية. وترأس الجلسة معالي الدكتور خالد المبروك عبدالله المبروك رئيس مجلس وزراء المالية العرب وشارك فيها كل من معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، والدكتور جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي.

الجلسة الحوارية الثانية

إدارة مخاطر المناخ والفرص: السياسة المالية وتغير المناخ

ترأس الجلسة سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، وشارك فيها كل من كاثرين باير نائبة مدير إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي، وباسكال سانت آمان شريك بمجموعة برونزويك والمدير السابق لمركز السياسة الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وجيرنوت واجنر، خبير اقتصادي في المناخ ومحاضر أول في كلية كولومبيا للأعمال.

الجلسة الحوارية الثالثة

إدارة مخاطر السياسة المالية

ترأس الجلسة معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين، وشارك فيها كل من السيدة كارولينا رينتيريا رودريغيز، رئيس قسم في دائرة الشؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، وريتشارد هيوز، رئيس مكتب مسؤولية الميزانية لدى المملكة المتحدة. وركزت على التحديات التي تواجهها الدول العربية.

الجلسة الحوارية الرابعة

تمويل احتياجات السياسة المالية وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية

ترأس الجلسة معالي الدكتور محمد معيط وزير المالية في جمهورية مصر العربية وشارك فيها كل من كاثرين باير، نائب مدير دائرة الشؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، وجوليانو نيفيس، وكيل إدارة الشركات في وكالة الإيرادات الداخلية في البرازيل. وتناولت الجلسة أهمية اتخاذ الإجراءات للحد من انتشار القطاع غير الرسمي.

جلسة "الاستثمار في حلول المناخ"
بالشراكة مع صندوق النقد الدولي

ترأس الجلسة
معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

المشاركون

- **معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر**
  وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف COP28
- **كريستالينا جورجيفا**
  مدير عام صندوق النقد الدولي
- معالي وزراء مالية الدول العربية
- محافظو المصارف والبنوك المركزية في الدول العربية
- رؤساء ومدراء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية

عقدت وزارة المالية جلسة مغلقة عالية المستوى حول التمويل المناخي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمناقشة دور القطاعين العام والخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في التخفيف من التحديات والعوائق التي تواجه تعزيز تمويل العمل المناخي، وتناولت الجلسة عدداً من القضايا المتعلقة بتعزيز الاستثمارات والتمويل الخاص بالعمل المناخي لاسيما في البلدان الناشئة والنامية، والدور الذي يمكن أن يلعبه صندوق النقد الدولي في تحقيق ذلك، بالإضافة إلى ذلك تمت مناقشة الإصلاحات الهيكلية التي تدعم الاستقرار المالي العالمي، وسبل تشجيع الاقتصادات الناشئة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تعزيز وزيادة التمويل في مكافحة تغير المناخ.

مستويات الاحترار في المنطقة والاحتياجات التمويلية

200% مستويات الاحترار
مستويات الاحترار في شمال إفريقيا وآسيا الوسطى ضعف معدلها في بقية العالم

750 مليار دولار أمريكي
الاحتياجات التمويلية لدول المنطقة للاستثمار في الطاقة المتجددة

معالجة قضايا تغير المناخ من خلال تعزيز الجاهزية المستقبلية

أكد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية على أهمية تعزيز الحوار والتنسيق في مجال التمويل المناخي، والاستفادة من أفضل سبل تأمين التمويل والاستثمارات اللازمة لمواجهة التغير المناخي والحد من تداعياته. وقال: تلتزم دولة الإمارات بالعمل على معالجة قضايا تغير المناخ من خلال إطلاق وتفعيل المبادرات الوطنية لتعزيز الجاهزية المستقبلية وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالتحديات المناخية. وشدد على أهمية تعزيز العمل المشترك والتنسيق لوضع أهم الأدوات والسياسات المتعلقة بالتمويل المناخي لتحقيق هذه الأهداف."

إن التأثيرات المتعاظمة للتغير المناخي أكدت الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة على مستوى السياسات وأولوياتها، وتطوير الأهداف والاستراتيجيات لمواجهة هذه القضية، وإن تحقيق ذلك يتطلب مواصلة الانتقال من مرحلة عقد الاتفاقيات إلى مرحلة تطبيقها، وهو الأمر الذي تسعى دولة الإمارات لتحقيقه خلال مؤتمر الأطراف COP28 الذي سيكون

منصة هامة لتعزيز التضامن العالمي، وشمول الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة، والمساءلة تجاه الالتزامات، واتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ الحلول المقترحة.

ونوه معاليه إلى أن مؤتمر الأطراف COP28 يكتسب أهمية خاصة لأنه سيشهد إنجاز أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ مستهدف إبقاء معدل ارتفاع درجات الحرارة عند مستوى 1.5 درجة مئوية، الأمر الذي سيكشف عن الفجوة بين الطموحات وبين الواقع، وسيوفر الفرصة لاتخاذ الإجراءات الفعالة التي من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها بحلول عام 2030.

مؤتمر الأطراف COP28

ومن جهته أكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف COP28 أنه وفق توجيهات القيادة، سيكون موضوع التمويل في صميم برنامج عمل مؤتمر الأطراف COP28 كعامل تمكين أساسي لهدف عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية. وبينما تفي الدول بالتزاماتها الحالية، نحتاج إلى أن نركز بشكل متزامن على السياسات والأدوات التي من شأنها الاستفادة من زيادة تمويل القطاع الخاص للاستثمار في مجالات أثبتت جدواها التجارية وقدرتها على دعم النمو، مثل الطاقة المتجددة والنظيفة وإنتاج الغذاء بأساليب ذكية مناخياً، والحلول القائمة على الطبيعة. كما أن تطوير أداء بنوك التنمية متعددة الأطراف سيكون جزءاً أساسياً من مجالات تركيز COP28، بهدف تسهيل وصول التمويل على نطاق واسع إلى البلدان الأكثر تعرضاً لتداعيات تغير المناخ خاصة وأن هذا الموضوع يمثّل أولوية ملحة في مواجهة الكوارث المناخية المتزايدة وتأثيراتها.

مؤتمر الأطراف (COP28) شهادة أممية على تميز نموذج الإمارات في استدامة المناخ

مقال رأي بقلم معالي محمد بن هادي الحسيني

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت مبكر خطورة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وأهمية مواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية لهذه التغيرات باعتبارها التحدي الرئيسي الذي يواجه جهود التنمية على مستوى المنطقة والعالم. وانطلاقاً من هذا الإدراك، بادرت الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وأطلقت العديد من المبادرات الرامية إلى معالجة قضايا المناخ باعتبارها أولوية وطنية رئيسية.

وتأتي استضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف (COP28) في شهر نوفمبر القادم لتمثل محطة هامة تؤكد الدولة من خلالها ريادتها العالمية في رسم السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات المناخية الرامية إلى معالجة هذا التحدي الرئيسي الذي يواجه عالمنا اليوم وفي المستقبل، وهو الأمر الذي أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بقوله "إن استضافة دولة الإمارات "COP28" سيكون الحدث الأبرز للدولة في 2023، ولدينا ثقة بأن الإمارات ستقوم بتنظيم أنجح مؤتمر بيئي عالمي."

وإذ تكتسب دورة هذا العام من مؤتمر المناخ أهمية تاريخية كونها ستشهد إنجاز أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ مستهدفات اتفاقية باريس للمناخ، فإن إقامتها في دولة الإمارات يحمل دلالات لا يمكن إغفالها. أول هذه الدلالات هو الاعتراف والتقدير العالمي للدور المحوري والريادي الذي تلعبه دولة الإمارات في مواجهة التغير المناخي، ولعل التأييد الدولي الكبير من معظم دول العالم لاستضافة الدولة لهذا الحدث العالمي هو أكبر دليل على الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لسياسة الدولة المناخية التي تديرها قيادتنا الرشيدة وفق رؤية مستقبلية تطبق مقاربة منهجية عملية وواقعية ومنطقية لتحقيق التحول الإيجابي في قطاع الطاقة والعمل المناخي بما يتماشى مع احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

وثانيها هو التأكيد على قدرة الدولة على التواصل مع جميع الأطراف الدولية من حكومات ومنظمات ومؤسسات قطاع خاص لمد جسور الحوار وتعزيز قنوات التعاون المشترك بما يضمن التوافق على حلول عملية لمشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، ويضع الآليات لتنفيذها لضمان أن تعود المنفعة منها على كافة الدول والشعوب والمجتمعات. وثالث هذه الدلالات يتمثل في تعميم تجربة الإمارات الرائدة في مجال العمل البيئي على المستوى العالمي؛ فدولة الإمارات، التي كانت أول دولة في المنطقة تصادق على اتفاق باريس للمناخ وأول دولة في المنطقة تتبنى الاقتصاد الأزرق، تحمل إرثاً تاريخياً في مجال الحفاظ على المناخ وضع أسسه الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، وعززته قيادتنا الرشيدة من خلال العمل على تطبيق استراتيجيات خفض الانبعاثات وتسريع عجلة نمو الطاقة المتجددة ودعم التمويل الأخضر والمستدام في كافة القطاعات.

من جهتها، تساهم وزارة المالية بشكل فعّال في ترجمة الرؤية المناخية للدولة على أرض الواقع من خلال وضع وتطبيق سياسات مالية تستشرف التحديات والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وتدعم جهود الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تنويع مصادر الدخل بما يساهم في توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع المناخية وتوجيه الميزانيات نحو تحقيق الحياد المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى التوازي مع هذه الجهود على المستوى التشريعي والتنظيمي والسياسات المالية، تسخر وزارة المالية شبكة علاقاتها الدولية الواسعة لدعم قضايا المناخ وخفض الانبعاثات الكربونية، حيث عقدت الوزارة على هامش مشاركتها في القمة العالمية للحكومات 2023 جلسة مغلقة عالية المستوى لمناقشة قضايا التمويل المناخي وبحث أفضل السبل لتعزيز استدامة الاستثمارات اللازمة لمواجهة التغير المناخي والحد من تداعياته.

وحرصت الوزارة خلال الجلسة على التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى السياسات والاستراتيجيات، وكذلك على مستوى الخطط التنفيذية والتطبيق لمواجهة التأثيرات المتعاظمة للتغير المناخي على اقتصاديات الدول وأمنها الاقتصادي والاجتماعي. وحثت الوزارة شركاءها على تعزيز التعاون المشترك لضمان تحقيق مستهدفات اتفاقية باريس للمناخ وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك، ودعت الوزارة شركائها في القطاعين العام والخاص، وفي المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة الفاعلة في أعمال مؤتمر الأطراف (COP28) باعتباره عامل تمكين أساسي لهدف عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية.

كما تواصل الوزارة إطلاق حلول ومبادرات استباقية تعزز السياسات المالية والنقدية في الدولة، بما يضمن سلامة النظام المالي ويعزز من كفاءة الإنفاق؛ وتتبنى الوزارة كذلك نهجاً ابتكارياً يسعى لتسخير التقدم التكنولوجي في تحقيق تنمية مستدامة وعوائد اقتصادية تضمن بدورها استدامة السياسات المناخية الفاعلة والمؤثرة. وسنحرص في وزارة المالية على مواصلة العمل على تسخير خبراتنا وإمكاناتنا وشبكة علاقاتنا الدولية الواسعة لضمان أن تكون معالجة قضايا المناخ أولوية عالمية على كافة المستويات، انطلاقاً من إيماننا بأن الشراكات الاستراتيجية والتعاون البناء والمثمر هو السبيل الوحيد لتحقيق الازدهار والرخاء والوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

جلسة "دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"

بالشراكة مع صندوق النقد العربي

المشاركون

- **معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي**
  المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي
- **معالي الدكتور يوسف الخليل**
  وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية
- **سعادة يونس حاجي الخوري**
  وكيل وزارة المالية بدولة الإمارات
- **كاثرين باير**
  نائبة مدير إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي
- **باسكال سانت آمان**
  شريك بمجموعة برونزويك والمدير السابق لمركز السياسة الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- **دانييل ويت**
  رئيس المركز الدولي للضرائب والاستثمار
- **عدد من المسؤولين وخبراء القطاع المالي وقادة الفكر**

أكدت هذه الجلسة على أهمية السياسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الثامن الذي يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع على الصعيد العالمي، وكذلك دور السياسات المالية في تحقيق الهدف 17 الذي يسعى إلى تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة. كما ركزت الجلسة على تنفيذ مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة العشرين حيال الركيزتين 1 و2 للسياسات الضريبية الدولية ومكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

وتناول المشاركون في الجلسة التحديات المتوقعة التي تواجهها البلدان النامية في تطبيق هاتين الركيزتين، والدور المستقبلي للحوافز الضريبية والاستثمارية ودور اتفاقيات الازدواج الضريبي والاستثمار في جذب الاستثمارات الخارجية، وأهمية الضرائب (غير ضريبة دخل الشركات) في تحقيق أفضل النتائج للدول النامية. ودور السياسة الضريبية والتمويل الأخضر في دعم الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة والذي يشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، كما تطرق المشاركون إلى أهمية السياسة الضريبية في تصميم أدوات التمويل الأخضر لزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع لدعم التحول للطاقة النظيفة.

إصلاحات السياسات الضريبية في دولة الإمارات

عقدت وزارة المالية جلسة عامة تحت عنوان "دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة" بالتعاون مع صندوق النقد العربي، وناقشت الجلسة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة. ترأس الجلسة معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، بمشاركة سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، ومعالي الدكتور يوسف الخليل وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، والسيدة كاثرين باير نائبة مدير إدارة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي والسيد باسكال سانت آمان، شريك بمجموعة برونزويك والمدير السابق لمركز السياسة الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسيد دانييل ويت رئيس المركز الدولي للضرائب والاستثمار، وبحضور عدد من المسؤولين وخبراء القطاع المالي وقادة الفكر.

وفي كلمته خلال الجلسة أكد سعادة يونس حاجي الخوري على أهمية تبادل الآراء ووجهات النظر حول كيفية وضع سياسة مالية أكثر كفاءة وفعالية في إحداث تأثير على التنمية المستدامة. وقال سعادته: "وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة أهداف التنمية المستدامة في صلب رؤيتها وطموحاتها المستقبلية وجعلتها جزءاً أساسياً من استراتيجياتها التنموية وأجندتها الوطنية 2030."

وأضاف سعادته إلى أن دولة الإمارات قامت بتشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تأسست عام 2019 بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة بالإضافة إلى بناء خطة عمل شاملة وضمان مواءمة هذه الأهداف مع أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشار سعادته إلى أنه في حين تم الإعلان عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات في عام 2018، حرصت الدولة منذ ذلك الحين على القيام بتعديلات مستمرة عليها بهدف تعزيز المرونة لدافعي الضرائب، وكان آخرها تخفيض العقوبات على عدم الامتثال لضريبة القيمة المضافة وتفعيل نظام الإعفاء المؤقت الذي وفر خصماً بنسبة 70% على الغرامات التي تستوفي الشروط المطلوبة.

وتعمل دولة الإمارات حالياً على تنفيذ قانون ضريبة الشركات، وتقوم سياسة تطبيق ضريبة الشركات على مبادئ الحياد والشفافية المتعارف عليها دولياً في تصميم السياسات الضريبية. كما تم اتخاذ قرار لتقديم إعفاءات من ضريبة الشركات لفئات محددة من المؤسسات والأعمال منها الجهات الحكومية وذلك نظراً لأهميتها ومساهمتها في النسيج الاجتماعي واقتصاد الدولة.

مواجهة التحديات المالية

مقال رأي بقلم سعادة يونس حاجي الخوري

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة أهداف التنمية المستدامة في صلب رؤيتها وطموحاتها المستقبلية وجعلتها جزءاً أساسياً من استراتيجياتها التنموية وأجندتها الوطنية 2030، انطلاقاً من إيمانها المطلق بأن التنمية المستدامة ضرورة وليست خياراً، وأن أهميتها تكمن في تعزيز النمو والازدهار الاقتصادي وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة.

ونظراً لما يواجهه العالم اليوم من مخاطر مالية أكثر من أي وقت مضى، بدءاً من الأمن الغذائي ومستويات التضخم والديون المتفاقمة، ودور السياسات المالية المتوازنة والمستدامة في المساهمة في تشكيل ملامح الاقتصاد ودفع عجلة التقدّم والازدهار، ناقشت القمة العالمية للحكومات 2023 ضمن جدول أعمالها أهمية اعتماد سياسات مالية مستدامة وفعّالة، وذلك ضمن جلسة عامة نظمتها وزارة المالية في دولة الإمارات بالتعاون مع صندوق النقد العربي والتي تناولت أهمية وضع سياسة مالية أكثر كفاءة وفعالية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استشراف آفاق مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وسبل إعادة التركيز على دور السياسات المالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وأهمية السياسات الضريبية في تصميم أدوات التمويل الأخضر لزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع لدعم التحول للطاقة النظيفة.

ونفذت دولة الإمارات بعض الإصلاحات في السياسة المالية الوطنية أبرزها توسيع نطاق السلع التي تطبق عليها الضريبة الانتقائية، التي بدأ تطبيقها اعتباراً من بداية أكتوبر عام 2017، لتشمل بذلك المشروبات المُحَلَّاة، وأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية والسوائل المستخدمة فيها، إضافة إلى التبغ ومنتجاته، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية، وذلك بهدف تخفيض نسبة استهلاك السلع الضارة، وتفادي الأضرار التي يتكبدها المجتمع في مكافحة الأمراض الناجمة عن أنماط الاستهلاك الضارة بالصحة العامة، وبالتالي تعزيز الرفاه المستدام الشامل وتوفير حياة أفضل للمواطنين والمقيمين.

كما طبقت دولة الإمارات في بداية عام 2018 ضريبة القيمة المضافة التي تم فرضها على معظم السلع والخدمات ويتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، وشكلت إيراداً جديداً للدولة للمساهمة في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية بجودة عالية في المستقبل، والمضي قدماً نحو تحقيق رؤية الدولة المتمثلة في بناء شراكات مثمرة تسهم في إرساء دعائم التنمية والعمل البيئي ومعالجة التحديات والقضايا المناخية. ولا تزال دولة الإمارات تحرص بشكل مستمر على إجراء التعديلات اللازمة بهدف تعزيز المرونة لدافعي الضرائب.

إلى جانب ذلك، تعمل دولة الإمارات حالياً على تطبيق ضريبة الشركات وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، مقرونة بشبكة واسعة من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي للدولة التي تقوم على مبادئ الحياد والشفافية المتعارف عليها دولياً في تصميم السياسات الضريبية. وتهدف من خلالها إلى تحقيق توجهات حكومة الإمارات وأهداف الدولة الاستراتيجية المستقبلية الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الحكومي، لخدمة المجتمع وبناء مستقبل مستدام، إلى جانب تعزيز مكانة الدولة وتنافسيتها الاقتصادية والمالية عالمياً.

وتولي وزارة المالية اهتماماً كبيراً بعقد الشراكات مع جميع الجهات والأطراف الفاعلة اقتصادياً، بهدف تعزيز وترسيخ ثقافة العمل المشترك مع الهيئات المحلية والمؤسسات الإقليمية والدولية، للمساهمة في وضع التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي وتعزيز الاستدامة المالية على المدى البعيد وضمان الارتقاء بمكانة الدولة عالمياً وتحقيق اقتصاد مستدام مبني على المعرفة والتنافسية والتنوع. علاوة على وضع سياسات مالية من شأنها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يتماشى مع رؤية وتطلعات الدولة.

الشراكات والتعاون الإقليمي والدولي في المجال المالي

عقد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، على هامش القمة العالمية للحكومات 2023 العديد من اللقاءات المثمرة مع المسؤولين ووزراء المالية لعدد من الدول المشاركة في القمة، لبحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والاستثمارية.

وشملت هذه اللقاءات اجتماعاً مع كريستالينا جورجيفا مدير عام صندوق النقد الدولي، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد البحريني ومعالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، ومعالي نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، وسعادة السيد فيليب أوزوف وزير العلاقات الخارجية والخدمات المالية في حكومة جيرسي، وفريد بلحاج نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدكتور المنصور الشمالي المدير التنفيذي للدول العربية وجزر المالديف بالبنك الدولي، والدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومختار ديوب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية.

وتم خلال اللقاءات التأكيد على توجه دولة الإمارات للاستفادة من جهود الإصلاح الهيكلي من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي، والتجارة، والشمول المالي، وزيادة الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي لتحقيق الهدف الرئيسي لمؤتمر الأطراف COP28 المتمثل في تعزيز التعاون الشامل متعدد الأطراف لإيجاد أفضل السبل لتأمين التمويل والاستثمارات اللازمة لمواجهة التغير المناخي والحد من تداعياته، بالإضافة إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. واستعرضت اللقاءات التوقعات الاقتصادية لدولة الإمارات لمرحلة ما بعد كوفيد-19، والدور الفاعل لجميع الأطراف المشاركة في أعمال مؤتمر الأطراف COP28 لتحقيق أهدافه.

وزراء المالية في الدول العربية يؤكدون أهمية تنسيق الجهود لتعزيز الاستدامة المالية

"يُعتبر منتدى المالية العامة للدول العربية من أهم المنتديات في المجال المالي إذ يتيح للمشاركين تبادل الآراء والخبرات بين الدول العربية، ويضيف الكثير لمتخذي القرار في مجال المالية العامة ويساعد على مواجهة التحديات فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التطورات العالمية في هذا المجال. إنه فرصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية."

معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة
وزير المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين

"ركز المنتدى على الأوضاع العالمية ومعدلات التضخّم ورفع أسعار الفائدة التي تسببت في العديد من التحديات، وقد تمت مناقشة السياسات الكفيلة بمعالجة التحديات وأهم هذه التحديات القروض المرتفعة التي تأثرت بأسعار الفائدة المرتفعة. وهناك إجماع على أن التكامل بين كافة الدول العربية مطلوب لتجاوز هذه التحديات للوصول إلى حلول مستدامة."

معالي عبدالوهاب الرشيد
وزير المالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، دولة الكويت

وزراء المالية في الدول العربية يؤكدون أهمية تنسيق الجهود لتعزيز الاستدامة المالية

"يعتبر منتدى المالية العامة للدول العربية منصة قيّمة لتبادل الآراء والتجارب للحد من تداعيات الأزمات التي يشهدها العالم والدول العربية التي تواجه تحديات كثيرة، ووضع حلول للنمو بالاقتصادات وخفض الضغط على الميزانيات في هذه البلدان، وأظن أن هذه التجارب المبنية على التعاون من شأنها أن تكون فرصة للدول العربية بأن تكون متفائلة بمستقبل زاهر لشعوبها."

معالي نادية فتاح العلوي
وزيرة الاقتصاد والمالية، دولة المغرب

"تناول منتدى المالية العامة للدول العربية تطورات الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد العربي، ودور الموازنة العامة للدولة وكذلك السياسة المالية العامة في التعامل مع التحديات الكبرى وخاصة تغيرات المناخ وأثر الأبعاد الخاصة بالتكيّف على السياسة المالية العامة. ولكن فيما يخص موضوع التكيّف، فإن العبء الأكبر يقع على الموازنة العامة للدولة."

الدكتور محمود محيي الدين
المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة

توصيات تدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة وتعمق أسس وآليات العمل العربي المشترك

01. متابعة الجهود التي تقوم بها السلطات في الدول العربية على صعيد تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة.

02. تعزيز الاستثمارات والتمويل الخاص بالعمل المناخي لاسيما في البلدان الناشئة والنامية.

03. ضرورة مناقشة الإصلاحات الهيكلية التي تدعم الاستقرار المالي العالمي، وسبل تشجيع الاقتصادات الناشئة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تعزيز وزيادة التمويل في مكافحة تغير المناخ.

04. تنفيذ مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة العشرين حيال الركيزتين 1 و2 للسياسات الضريبية الدولية ومكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

05. تعزيز دور السياسة الضريبية في تصميم أدوات التمويل الأخضر لزيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع لدعم التحول للطاقة النظيفة.

لقاء صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية خلال القمة العالمية للحكومات

استشراف مستقبل الاستدامة المالية
في ضوء المتغيرات العالمية

صدر في فبراير 2023 عن وزارة المالية في دولة الامارات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي